

الوثيقة CL 164/3 - المذكرة الإعلامية 1 - يونيو/حزيران 2020

التعديلات الإضافية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021

أسئلة وأجوبة

السؤال 1 - إن وجود هيكل تنظيمي وبنية للإدارة تتجنب التوقع وتشجع العمل المشترك بين مختلف القطاعات وبصورة شاملة هو أمر مرحّب به. هل يمكنكم إعطاء مزيد من المعلومات عن المسؤوليات التراتبية لهذه البنية المقترحة؟

- 1- جرى تصميم البنية المقترحة لخلق تعاون، إن ضمن منظمة الأغذية والزراعة أو من خلال بناء ميزات المقارنة للعمل مع منظمات أخرى خارج المنظمة. وهي تتعد عن الهيكل الهرمي التقليدي وأقرب إلى نهج مسطح ومعيارى بقدر أكبر.
- 2- وفي الهيكل التنظيمي المقترح، أزيلت طبقة الإدارة. وازدادت مساءلة رؤساء الوحدات (المكاتب والمراكز والشعب) وبات كل رئيس مسؤولاً مباشرة إما أمام نائب المدير العام أو رئيس الخبراء الاقتصاديين أو رئيس العلماء¹. وسوف يحدد المدير العام التسلسل الإداري المحدد لكل رئيس وحدة إزاء نائب المدير العام أو رئيس الخبراء الاقتصاديين أو رئيس العلماء مع مراعاة الخلفية والمهارات والمعارف لكل من الأفراد في فريق القيادة وبعد عقد مشاورات داخلية.
- 3- وسوف يؤدي نواب المدير العام الثلاثة ورئيس الخبراء الاقتصاديين ورئيس العلماء وظائفهم كفريق قيادة موحد بحيث يعملون معاً بصورة مشتركة بين القطاعات وشاملة لتوفير الدعم للمدير العام في جميع مجالات ولاية المنظمة. وكما أشير إليه أعلاه، يكون كل من نواب المدير العام والرئيسين المذكورين مسؤولاً عن الإشراف على وحدات معيّنة. وإضافة إلى ذلك، لكل منهم مسؤولية بديلة محددة في مجال الإشراف بالنسبة إلى عدد من الوحدات التي لا يتولون قيادتها بل يقدمون الدعم ويحلون عند الحاجة محلّ المسؤول الرئيسي عن فريق القيادة، بما في ذلك عند غياب هذا المسؤول الرئيسي عن المكتب. وإلى جانب هذه المسؤوليات المحددة ضمن البنية المقترحة للمنظمة، ستناط بهم أيضاً مسؤولية الإشراف على مجالات معيّنة تستوجب قيادة شاملة على مستوى المنظمة، على غرار حالات الطوارئ أو البيانات الضخمة.
- 4- ومع إلغاء طبقة الإدارة من البنية المقترحة، لن يرأس المدبرون العامون المساعدون بعد اليوم الإدارات بل سيكون محور تركيزهم عوضاً عن ذلك على مهام محددة يوكلها إليهم المدير العام في مجالات رئيسية من ولاية المنظمة، دعماً لنواب المدير العام والرئيسين. وسيكون محور تركيز المديرين العامين المساعدين بقدر أكبر على دعم الأنشطة الخارجية الرفيعة المستوى والاستراتيجية والبارزة التي تتسم بأهمية حاسمة ويقدر أقلّ على مسائل الإدارة الداخلية.
- 5- وسيواصل الممثلون الإقليميون رفع تقاريرهم إلى نائب المدير العام المسؤول عن المكاتب الميدانية، فيما يواصل المنسقون في المكاتب الإقليمية الفرعية وممثلو المنظمة رفع تقاريرهم إلى الممثل الإقليمي التابعين له.
- 6- ومن خلال هذا النهج، يكون نواب المدير العام والرئيسان والمدبرون العامون المساعدون والموظفون من مستوى مدير (مد-2 ومد-1) والممثلون الإقليميون والمنسقون في المكاتب الإقليمية الفرعية وممثلو المنظمة خاضعين بالكامل

¹ باستثناء المكاتب الستة التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى المدير العام (التقييم؛ المفتش العام؛ أمين المظالم؛ الشؤون القانونية؛ الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد؛ والشؤون الأخلاقية)

للمساءلة ويتبعون تسلسلاً إدارياً واضحاً. وإنّ المنظمة ملتزمة بضمان أعلى مستوى ممكن من المسؤولية والمساءلة لهؤلاء القادة من خلال مهام وأولويات ووظائف تنظيمية منظّمة ومعلن عنها على أكمل وجه.

7- وبعد موافقة المجلس على البنية المقترحة، سيتم إبلاغ جميع موظفي المنظمة بشكل واضح بالتسلسل الإداري لرؤساء المكاتب والمراكز والشعب تجاه نواب المدير العام/الرئيسين، بما يكفل الشفافية ويحافظ على المساءلة. وسيتم أيضاً، على المستوى الداخلي، الإبلاغ عن مهام المديرين العاملين بالمساعدين. وسيجري كذلك إطلاع الأعضاء على التسلسل الإداري المفصّل وعلى مهام نواب المدير العام، لغرض الإحاطة.

8- ويجوز للمدير العام عند الحاجة إجراء تغييرات في التسلسل الإداري تبعاً مثلاً للتغير في الموظفين أو تبدّل الأولويات الاستراتيجية وحجم العمل، بما يضمن استفادة المنظمة بالكامل من المهارات المحددة التي يأتي بها أعضاء فريق القيادة أو للاستجابة على وجه السرعة لأولويات جديدة أو مستجدة. ومن شأن النموذج القائم على وجود قائد رئيسي ومناوب عنه تيسير هذه العملية. وسيجري دائماً إبلاغ جميع الأطراف المعنية بهذه التغييرات بصورة شفافة.

السؤال 2 - كيف سيؤثر حلّ فرق إدارة البرامج الاستراتيجية على العمل الخاص بالأهداف الاستراتيجية؟

9- أدت فرق إدارة البرامج الاستراتيجية دوراً مهماً في السنوات الأولى من تنفيذ الإطار الاستراتيجي للمنظمة حيث دعمت عملية التفكير الواسع النطاق وتنظيم العمل حول الأهداف الاستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة. ولكنّ هيكل الإدارة المستند إلى مصفوفة الذي تطلّبه هذا النموذج قد انطوى على تكاليف مرتفعة نسبياً للمعاملات.² وإنّ حلّ فرق إدارة البرامج الاستراتيجية يتماشى مع التوجه الإجمالي القاضي بالتحوّل إلى أساليب عمل معيارية بقدر أكبر ومواضيعية وبرمجية مع تحبّب التوقعات والعمل قدر المستطاع على خفض تكاليف المعاملات والبيروقراطية الداخلية. أما لما تبقى من الفترة 2020-2021، فتتواصل خطط العمل ضمن الأهداف الاستراتيجية من خلال فرق عمل معيارية متعددة التخصصات تضمّ موظفين على نطاق المنظمة ككلّ.

10- ويتيح كذلك حلّ فرق إدارة البرامج الاستراتيجية تعزيز الشعب الفنية بفضل عودة الموظفين الذين تمّت إعارتهم إلى شعبهم الأصلية. وهو سيتيح أيضاً معالجة بعض القضايا التي تمخضت عنها عملية تقييم أجريت مؤخراً لإطار النتائج الاستراتيجية في منظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك اتباع نهج مبسّط أكثر لمهام التحقق التشغيلي التي كانت تضطلع بها فرق إدارة البرامج الاستراتيجية.

11- وستتولى مكاتب أخرى بعضاً من المهام التي كانت تتولاها في السابق فرق البرامج الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، سوف يتولى مكتب أهداف التنمية المستدامة الجديد تنسيق مشاركة المنظمة في متابعة خطة عام 2030 واستعراضها من خلال العمل عن كثب مع الوحدات المعنية في المنظمة. وسوف يستحدث مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد منهجيات جديدة للرصد ورفع التقارير تركز على مواءمتها مع نهج جديدة يجري حالياً العمل على بلورتها واقتراحها في سياق الإطار الاستراتيجي الجديد والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025.

² الوثيقة PC 127/2، تقييم إطار النتائج الاستراتيجية في منظمة الأغذية والزراعة

السؤال 3 - كيف سيتم الاضطلاع بالعمل الذي كان من صلاحيات مكتب دعم المكاتب الميدانية إذا لم يعد هذا المكتب موجودًا ضمن الهيكل التنظيمي؟

12- يُقترح حلّ مكتب دعم المكاتب الميدانية، على أن تنتقل مختلف المهام التي يؤديها حاليًا المكتب مباشرة إلى الوحدات التي تتمتع بالخبرة المحددة. وهذا من شأنه أن يضمن تبسيط مختلف الوظائف والاضطلاع بها بصورة فعالة وكفؤة ضمن إطار نهج "منظمة واحدة". وسيؤدي هذا كذلك إلى إزالة طبقة إدارية قائمة بين رؤساء المكاتب الميدانية والوحدات المختصة التي لديها الخبرة اللازمة وهو يتماشى مع الرغبة في مواصلة تمكين المكاتب الإقليمية للإشراف على عمل المكاتب القطرية.

13- ويشمل نقل المهام من مكتب دعم المكاتب الميدانية إلى وحدات أخرى ما يلي:

- (أ) تعيين ممثلي المنظمة إلى شعبة الموارد البشرية؛
- (ب) تنسيق الإحاطات القطرية إلى ديوان المدير العام؛
- (ج) إدارة ميزانية ممثلات المنظمة إلى مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد؛
- (د) تنسيق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة؛
- (هـ) الدعم والمساندة للمؤتمرات الإقليمية إلى شعبة خدمات الأجهزة الرئاسية؛
- (و) التنسيق العام وإدارة المعارف والإشراف على المكاتب الميدانية إلى مكتب نائب المدير العام المختص.

14- وسوف يوفر هذا الترابط مع وحدات أخرى على نطاق المنظمة مزيدًا من التكامل والاتساق بين مختلف المبادرات الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية مع التخطيط والأنشطة على مستوى المنظمة.

السؤال 4 - ما العلاقة بين برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 (بما في ذلك التعديلات الإضافية هذه) والإطار الاستراتيجي الجديد؟

15- يعكس برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 برنامج العمل الخاص بفترة السنتين الثانية من الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021. وتحدد الخطة المتوسطة الأجل الأهداف الاستراتيجية والنواتج التي ينبغي تحقيقها من جانب الأعضاء والمجتمع الدولي بدعم من المنظمة وطبقًا للإطار الاستراتيجي المراجع الذي وافق عليه المؤتمر في يوليو/تموز 2017³

16- ويعرض برنامج العمل والميزانية الأولويات البرمجية وأطر النتائج الموضوعية طبقًا للخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 (المراجعة) وتقدير للتكاليف والاحتياجات من الموارد من الاشتراكات المقررة والمساهمات الطوعية لتمويل برنامج العمل. وتعكس التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 التي أقرها المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2019 والتعديلات الإضافية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 توجيهات الأجهزة الرئاسية إضافة إلى رؤية المدير العام الجديد من أجل تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين على أكبر قدر من الكفاءة والفعالية.

17- ويُعدّ الإطار الاستراتيجي للمنظمة لفترة تتراوح بين عشر إلى خمس عشرة سنة وتجري مراجعته كل أربع سنوات. والإطار الاستراتيجي الجديد الذي سيعرض على الأجهزة الرئاسية خلال دوراتها الأولى التي ستعقد في سنة 2021⁴

³ الفقرة 72(ز) من الوثيقة C 2017/REP

⁴ أنظر الوثيقة PC 128/2، الخطوط العريضة المؤقتة للإطار الاستراتيجي الجديد

يشكل الأساس للنسخة المقبلة من الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية أي الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023. وسيجسد الإطار الاستراتيجي الجديد رؤية المنظمة بشأن عالم مستدام قوامه الأمن الغذائي للجميع في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وهو سيعطي دفعا لرؤية المدير العام من أجل بناء منظمة ديناميكية ومعززة من أجل عالم أفضل ولمساندة الأعضاء في سعيهم إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السؤال 5- هل لكم إعطاءنا بعض المعلومات الإضافية عن شعبة النظم الغذائية وسلامة الأغذية الجديدة وعلاقتها بمواصفات الدستور الغذائي في المركز المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية؟

18- ستتولى شعبة النظم الغذائية وسلامة الأغذية دمج دعم النظم الغذائية وتوسيع نطاقه على مستوى المنظمة برمتها من خلال الجمع بين خبرة المنظمة وقدراتها العريقة في مجال تعزيز نظم سلامة الأغذية ومراقبة جودتها والدعم الفني الذي تقدمه للبلدان في مجالات تطوير سلاسل القيمة والاستثمارات والصناعات الزراعية وتنمية المشاريع التجارية الزراعية. ويمكن دمج هذين الجانبين المنظمة من تفعيل المساعدة التي تقدمها لضمان توجيه النظم الغذائية نحو إنتاج أغذية آمنة وصحية مع العمل في الوقت ذاته على إبراز العمل في مجال سلامة الأغذية عن طريق جعلها في صميم الدعم المقدم إلى الأعضاء في ما يتعلق بإحداث تحوّل في النظم الغذائية. وإن الصياغة الحالية لمسار العمل الأول لمؤتمر القمة حول النظم الغذائية من أجل "أغذية آمنة ومغذية للجميع" تبين بالفعل تزايد تسليط الضوء على سلامة الأغذية.

19- وستتفاعل شعبة النظم الغذائية وسلامة الأغذية، ضمن إطار النهج الجديد، مع جميع الشعب الأخرى، مجسدة بذلك نهجاً فعلياً قوامه النظم. فعلى سبيل المثال، في ما يتعلق بشعبة التغذية، سيظل الموظفون المتخصصون المعنيون بالتغذية والنظم الغذائية في كنف الشعبة ولكن سيتم دمجهم من خلال العمل البرامجي مع شعبة النظم الغذائية وسلامة الأغذية لأن التغذية تشكل جانباً مهماً للغاية من النهج القائم على النظم.

20- وتجدر الإشارة إلى أن المركز المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية سيستضيف هيئة الدستور الغذائي. وستواصل شعبة النظم الغذائية وسلامة الأغذية تزويد الهيئة بتقييمات للمخاطر على سلامة الأغذية (من خلال أجهزة الخبراء المشتركة بين المنظمين). وستتمكّن المنظمة بفضل الهيكل الجديد من أن تطبّق بشكل أفضل عملية الفصل بين تقييم المخاطر على سلامة الأغذية (المشورة العلمية) وإدارة المخاطر (الدستور الغذائي) تماشياً مع نموذج تحليل المخاطر المقبول عالمياً والذي يقتضي من المنظمين الحرص على توخي الدقة في الفصل بين العمل القائم على أسس علمية لتقييم المخاطر على سلامة الأغذية ونشاط وضع المواصفات الذي تضطلع به هيئة الدستور الغذائي والخاضع بشكل متزايد لدوافع سياسية. وسيؤدي الهيكل الجديد إلى ضمان عمل كلتا الوظيفتين، أي أمانة الدستور الغذائي وأنشطة تقييم المخاطر على سلامة الأغذية، بشكل مستقل تماماً، ولكن مع وجود تفاعلات فعالة بين القائمين على إدارة المخاطر والقائمين على تقييمها.

السؤال 6- هل لكم إعطاءنا بعض المعلومات الإضافية عن العمل الذي اضطلع به مؤخرًا لمركز الاستثمار في المنظمة وكيف ستستخدم زيادة الاعتمادات الصافية المقترحة البالغة 8 ملايين دولار أمريكي؟

21- يقدم مركز الاستثمار في المنظمة دعمًا شاملاً للاستثمارات العامة والخاصة في مجالي الأغذية والزراعة، ويعزز السياسات التمكينية وتنمية القدرات والابتكار والمعرفة والتعلم.

22- وسيقتضي تحقيق أهداف خطة عام 2030، بما في ذلك الهدفان 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة، إحداث زيادة ملحوظة في الاستثمارات العامة والخاصة. وفي الوقت الحالي، يعكف مركز الاستثمار، الذي يعمل مع المؤسسات المالية الدولية تحت إطار اتفاق شراكة نموذجي، على مساعدة البلدان على وضع برامج استثمار في الأغذية والزراعة والحصول على قرابة 6 مليارات دولار أمريكي من الاستثمارات ذات الصلة. وفي ظلّ المستوى الحالي لموارد الاعتمادات الصافية، بلغ المركز أقصى ما يمكن أن يبلغه من حيث إقامة شراكات جديدة وتطوير القائم منها. ويمكن لتعزيز قدراته أن يساعد على زيادة حجم الاستثمارات الجيدة في الزراعة والنظم الغذائية في البلدان.

23- وقد بلغ متوسط الميزانية السنوية لمركز الاستثمار للفترة 2017-2019 ما مقداره 33.7 ملايين دولار أمريكي، تم تمويله بنسبة تصل إلى 42 في المائة (14.2 مليون دولار أمريكي في السنة) من موارد الاعتمادات الصافية للمنظمة وبنسبة 58 في المائة (19.4 ملايين دولار أمريكي) من الإيرادات الخارجية والداخلية.

24- وتتأتى الإيرادات من العمل مع الشركاء المتعاونين ومن العمل تحت إطار مشاريع حسابات الأمانة ومشاريع برنامج التعاون التقني مع سائر شعب المنظمة ومكاتبها الميدانية. ومتوسط الإيرادات السنوية المتأتية من المؤسسات المالية الدولية هو كالتالي: البنك الدولي (13.3 ملايين دولار أمريكي)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (مليوناً 2) دولار أمريكي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير (2.9 ملايين دولار أمريكي)، وغير ذلك، بما يشمل مصارف التنمية الإقليمية (1.2 مليون دولار أمريكي).

25- ومن شأن الزيادة المقترحة في موارد الاعتمادات الصافية لمركز الاستثمار بما قيمته 8 ملايين دولار أمريكي لكل فترة سنتين أن تضاهي موارد مالية إضافية مقدمة من المؤسسات المالية الدولية والشركاء الآخرين تبلغ كحد أدنى 8 ملايين دولار أمريكي لكل فترة سنتين، وبالإمكان استخدام هذا التمويل المشترك لتوسيع نطاق خدمات دعم الاستثمارات. واستنادًا إلى التجارب الأخيرة، سيسفر مبلغ إضافي قيمته 16 مليون دولار أمريكي في كل فترة سنتين عن زيادة الاستثمارات في مجالي الأغذية والزراعة بقيمة 800 مليون دولار أمريكي⁵ تقريبًا. ويكمن الهدف المنشود، في ظلّ موارد الاعتمادات الصافية المقترحة الإضافية، في توسيع نطاق العمل مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. والمفاوضات جارية حاليًا على وجه التحديد مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية من أجل إطلاق عملية مماثلة لعملية البنك الدولي. ومن المتوقع بحلول مطلع الخريف توقيع مذكرة تفاهم مع المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية؛ وبهدف إنشاء مرفق للتعاون على نحو منهجي أكثر، جرى التوقيع على مذكرة تفاهم جديدة مع مصرف التنمية الأفريقي في نهاية عام 2018.

26- وفي عام 2019، قدم مركز الاستثمار الدعم لتصميم 32 من مشاريع الاستثمارات العامة بلغت قيمة استثماراتها الإجمالية 5.7 مليارات دولار أمريكي في 26 بلدًا، بتمويل من المؤسسات المالية الدولية. وقدم الدعم الفني أيضًا لتنفيذ حافظة كبيرة من برامج الاستثمارات الجارية في ما يزيد عن مائة بلد. وتشمل المؤسسات المالية الدولية الشريكة الرئيسية

⁵ تقدير متحفظ (قد يبلغ الضعف تقريبًا)

كلاً من البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والصندوق الأخضر للمناخ والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي جنباً إلى جنب مع المصارف الإقليمية، مثل مصرف التنمية في البلدان الأمريكية، ومصرف التنمية الكاريبي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى.

27- كما أنجز مركز الاستثمار، في ما يتعلق بالدعم في مجال السياسات، 13 استراتيجية تتعلق بالأغذية والزراعة و9 دراسات خاصة بالسياسات و27 دراسة قطاعية، وتولى تيسير 13 من الحوارات والفعاليات بشأن السياسات بين القطاعين العام والخاص. وإن الكثير من هذا العمل، الذي يضطلع به بالتعاون مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، يسهم في زيادة استثمارات القطاع الخاص، في حين أن العمل المتبقي، الذي ينفذ بالتعاون مع البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يهدف إلى دعم خطط الاستثمارات الزراعية الوطنية والاستراتيجيات القطرية (على سبيل المثال خطط الاستثمارات الزراعية الوطنية، تحت إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، مع البنك الدولي، وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية).

28- وقد شهدت الفترة نفسها زيادة في دعم الاستثمارات الخاصة والتمويل المختلط من خلال الشراكات القائمة مع البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. ويهدف هذا العمل إلى الاستفادة من التمويل الخاص غير المستغل بما فيه الكفاية لزيادة الاستثمارات الزراعية المسؤولة وتعزيز سلاسل القيمة الزراعية وتعزيز الشمول المالي. فعلى سبيل المثال، قام المركز، بالتعاون مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، بتنفيذ 12 من مهام المساعدة الفنية دعماً لتنمية سلاسل القيمة في عام 2019.

29- وإضافة إلى ذلك، بادرت المنظمة أيضاً في عام 2019 إلى وضع ترتيبات ثنائية جديدة مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز أدوات التمويل المختلط من خلال مبادرتين اثنتين. ففي إطار المبادرة الأولى، AgrIntel، يقدم المركز خدمات استشارية لنافذة القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاتحاد الأوروبي. وحتى اليوم، تمكّن الفريق الاستشاري من تقييم 71 من مقترحات الاستثمار من ثلاثة صناديق ذات أثر تقدمت بطلب للحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي بلغت قيمة استثماراتها التراكمية 350 مليون دولار أمريكي. أما المبادرة الثانية، AgrInvest، (برنامج التعاون بين المنظمة والحكومات، 2.2 مليون دولار أمريكي) فتقدم خدمات فنية واستشارية لمصرف التنمية الأوغندي لزيادة حافزة الإقراض المتصلة بالمشاريع الخاصة في مجالي الأغذية والزراعة.

السؤال 7- بالنظر إلى أهمية توافر التمويل الكافي، لماذا ليست هناك أي زيادة إضافية مقترحة في ميزانية مكتب المفتش العام؟

30- في إطار التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 (الوثيقة CL 163/3)، تم تزويد مكتب المفتش العام بمبلغ إضافي قدره 400 000 دولار أمريكي (ما يعادل وظيفة واحدة برتبة ف-4) لتعزيز عمليات التحقيق التي يجريها. وقد أسفرت هذه الأموال الإضافية عن رفع الميزانية الأساسية لمكتب المفتش العام إلى مستوى الإنفاق الفعلي في الفترة 2018-2019.

31- ومن المتوقع أن يكون الإنفاق على عمليات التحقيق، في الفترة 2020-2021، أعلى مما كان عليه في الفترة 2018-2019 بسبب تزايد عدد الشكاوى المقدمة وعبء العمل الناتج عن ذلك. ولئن كان مكتب المفتش العام يتوقع الآن تغطية متطلبات عام 2020 من المخصصات الحالية المتاحة جراء الوظائف الشاغرة والتعديلات على خطة العمل ذات الصلة

بجائحة كوفيد-19 (تعليق جميع عمليات السفر لأغراض المراجعة والتحقيق)، من المحتمل أن تكون هناك حاجة إلى توفير أموال إضافية بالنسبة إلى عام 2021. وسيتم تحديد تدابير لإدارة الموارد المتاحة حسب الاقتضاء من خلال تحديد وفورات في مجالات أخرى، بما يمكن مكتب المفتش العام من تأدية الولاية الملقاة على عاتقه. وكما كان الشأن في فترة السنتين 2018-2019، ستحاط لجنة المالية علمًا، في التقارير السنوية عن أداء الميزانية وعمليات النقل بين البرامج وأبواب الميزانية، بإجراء أي تعديلات من هذا القبيل.

32- وقد جرت مناقشة هذا النهج أيضًا في فبراير/شباط 2020 مع لجنة المراجعة التي "ترحب بالتدابير التي تمت مناقشتها مع مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد ومكتب المفتش العام لتخفيف النقص المحتمل في الموارد المدرجة في الميزانية، وخاصة في مجالات التحقيق، مع الاستمرار في مراقبة المسألة".⁶

⁶ الموجز والفقرة 57 في الوثيقة FC 180/9